النفط تتجه لإنشاء المصافي عن طريق الدفع بالآجل

خبير: البصرة تمتلك مقومات المدينة النفطية الأهم في العالم

□ بغداد – البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

توقع أكاديمي أن تصبح محافظة البصرة أهم مدينة نفطية في العالم خلال السنوات المقبلة.

وقال الدكتور نبيل جعفر أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن محافظة البصرة ستشهد أهمية كبيرة في مجال الصناعة النفطية مما يؤهلها لأن تكون أهم مدينة نفطية في العالم خلال السنوات المقبلة".

وأضاف : إن البصرة مدينة تعيش على بحيرة من النفط وهي تمتلك بنية تحتية نفطية على قدر كبير من الجودة، وتمتلك شبكة تصديرية من الأنابيب الناقلة للنفط الخام والغاز الطبيعي عن طريق البحر، فضلا عن الخط الاستراتيجي الذي يربطها بشمال العراق".

وتابع : إن هذه مقومات تدل على إمكانية تطوير محافظة البصرة لصناعاتها في مجال النفط والغاز ،حيث من المتوقع إن يرتفع حجم الصادرات النفطية خلال العشرة أعوام القادمة الى ما بين (٦-٨) ملايين برميل يوميا".

وتعمل على ارض محافظة البصرة عشر شركات نفط دولية، في مقدمتها لوك أويل الروسية، وشل الهولندية، واكسون موبيل الأمريكية، واويني الايطالية، فضلا عن خمس شركات لاستثمار الغاز ضمن جولات التراخيص الثلاث التي منحتها الحكومة العراقية لتلك الشركات في وقت سابق.

وبين جعفر أن عملية زيادة إنتاج النفط الخام سترافقها زيادة نسبة الغاز المصاحب كون كل برميل من النفط يصاحبه (٦٠٠ متر مكعب) من الغاز، وهذا ما يتطلب الاهتمام بصناعة تكرير النفط للإفادة من القيمة المضافة له .

وأوضح جعفر: إن تطور الصناعة النفطية سيؤدي إلى وجود تشابكات عمرانية وتنمو معه مجموعة من الصناعات الساندة سواء في المنتجات النفطية أو رفدها بالمواد الأولية، وبالتالي ستنشط دورة الحياة الاقتصادية في البصرة بجميع أشكالها".

وتعد محافظة البصرة مركز صناعة النفط في العراق، وهي تمتلك ثلثي احتياطي النفط في البلاد البالغ (١٤٣) مليار برميل، وتبلغ صادراتها النفطية (١،٩) مليون برميل يومياً من مجمل صادرات النفط الخام (٢،٩) مليون، كما تضم أربعة حقول عملاقة لاستخراج الغاز من بين ستة حقول عراقية.

في غضون ذلك، تعتزم وزارة النفط إنشاء مصفى كربلاء عن طريق الدفع بالآجل، بعد أن أخفقت في استقطاب شركات عالمية للاستثمار في إنشائه خلال الفترة الماضية.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي أحمد الشماع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : إن الوزارة قررت تنفيذ مشروع إنشاء مصفى كربلاء عن طريق الدفع بالآجل على خلفية عدم النجاح في استقطاب شركات عالمية معتبرة لتنفيذ المشروع".

وأضاف الشماع أن وزارة النفط استكملت التصاميم النهائية لمصفى كربلاء بعد أن أنجزتها شركة استثمار إيطالية، لافتاً الى انتهاء الوزارة من تسوية الأرض المخصصة للمصفى وإعدادها لتنفيذ المشروع".

وتابع : إن الوزارة تنتظر إقرار قانون البنية التحتية من قبل مجلس النواب العراقي الذي سيسمح لها بالعمل وفق نظام الدفع بالآجل لتنفيذ مشروع مصفى كربلاء".

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمصافي والمدارس والمستشفيات ومشاريع المياه بطريقة الدفع بالآجل بكلفة ٣٧ مليار دولار أميركي.

وكان مجلس النواب قد رفض خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك، والذي كان يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار أميركي بطريقة الدفع الآجل، عندما كانت العديد من دول العالم خاصة الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

وكان مجلس النواب قد أعاد في آب الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار.

ويسعى العراق إلى الوصول بإنتاجه النفطي في غضون الأعوام الستة المقبلة إلى مابين ١٠ و ١٢ مليون برميل من النفط يومياً، وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها النفطية اليومية بعد استحصال الموافقة من منظمة النفط العالمية أوبك.

إلى ذلك، أعلنت وزارة النفط أنها تنتج يوميا ١٠ ملايين لتر من مادة البنزين خلال شهر كانون الأول الجاري .

وقال وكيل الوزارة للشؤون الاستخراج النفطي أحمد الشماع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : إن وزارة النفط تنتج يوميا ١٠ ملايين لتر من مادة البنزين وتستورد الكمية نفسها ليصبح الاستهلاك اليومي للبنزين ٢٠ مليون لتر خلال شهر كانون الأول الجاري .

وأضاف : إن مادة البنزين تزايد الاستهلاك عليها خلال هذا الشهر بسبب زيادة أعداد السيارات وتزايد المشاريع التي تحتاج إلى مادة البنزين لغرض التشغيل ".

وتابع : أن إجراءات وزارة النفط في توفير مادة البنزين تعتمد على خطط ناضجة، وهي لديها الاحتياطي اللازم لغرض تلافي أي مشاكل أمنية أو حالات طوارئ .

ويستورد العراق البنزين من الأسواق العالمية وخاصة من أسواق الخليج. فيما يقوم من خلال مصافيه المنتشرة في المحافظات بإنتاج نصف حاجته الاستهلاكية من مادة البنزين .

السفير الكويتي: نعمل على تسهيل إجراءات دخول التجار العراقيين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال السفير الكويتي في بغداد علي المؤمن أن بلاده بدأت بوضع إجراءات إدارية وقانونية لتسهيل دخول التجار العراقيين إلى الكويت بهدف توسيع التبادل التجاري بين البلدين .

وأضاف المؤمن بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : إن الحكومة الكويتية قررت التفاهم مع غرفة التجارة العراقية بشأن إجراء تسهيلات دخول التجار العراقيين للعمل في الكويت بهدف توسيع التبادل التجاري بين البلدين".

وأضاف : أن إجراءات دخول التجار العراقيين ستختصر بين غرفة التجارة العراقية وغرفة التجارة الكويتية ودائرة الهجرة الكويتية ،وسيتم تسهيل وتسريع إجراءات (الفيزا) ليسمح لهم بمزاولة الأعمال التجارية في الكويت في اقصر فترة ".

وتابع : أن الكويت تعمل مع الحكومة العراقية على توسيع التبادل التجاري وتنشيط المشتركات بين البلدين وتلافي سوء الفهم بشأن بعض القضايا عن طريق الحوار البناء بين الجانبين ". وبلغ حجم التبادل التجاري مع الكويت ٢٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١١. وأعادت الكويت فتح سفارتها في العراق عام ٢٠٠٨ بعد نحو ١٩ عاما من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بينما أعيد فتح السفارة العراقية في الكويت عام ٢٠١٠.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما، ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

وكان العراق قد أعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان/ ابريل عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

فيما وضعت الكويت في نيسان حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غربي الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كلم مربع) بعد جزيرة قشم الإيرانية.

ويرى خبراء عراقيون أن الميناء سيجعل الساحل الكويتي يمتد على مسافة ٥٠٠ كلم، بينما سينحصر الساحل العراقي في مساحة ٥٠ كلم، محذرين من أن المشروع قد يتسبب بأزمة سياسية جديدة بين البلدين الجارين على اعتبار انه سيؤدي إلى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق.

في غضون ذلك، أعرب وزير النفط الكويتي محمد البصيري عن ارتياحه لقرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الذي اتخذته منتصف الشهر الجاري بزيادة إنتاجها رسميا إلى ٣٠ مليون برميل يوميا، موضحا انه لم تتم مناقشة توزيع حصص الدول الرسمية حتى الآن.

وقال البصيري في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) إن قرار رفع الإنتاج كان مطلبا في الاجتماع قبل الماضي لدول (أوبك) لكنه لم يتحقق إلا في الاجتماع الأخير، مبيناً أن "إنتاج (اوبك) الفعلي وصل في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي إلى ٣٠ مليونا و ٤٠٠ ألف برميل يوميا.

واضاف : إن الاجتماع قبل الماضي لوزراء (أوبك) في حزيران الماضي شهد انقسام دول المنظمة إلى قسمين؛ أولهما مؤيد لزيادة الإنتاج وعلى رأسهم الدول الخليجية، وقسم آخر يعارض الزيادة ،مبينا أن رؤية الدول المؤيدة في ذلك الوقت كانت أن السوق في حاجة للزيادة ولابد من ضخ كمية كافية لاستقرار السوق". وتضم سلة أوبك ١٢ نوعا من النفط الخام هي مزيج صحارى الجزائري، وجيراسول الانجولي، والإيراني الثقيل، والبصرة الخفيف العراقي، وخام التصدير الكويتي، والسدر الليبي، وبوني الخفيف النيجيري، والخام البحري القطري، والعربي الخفيف السعودي، ومربان الإماراتي، وميري الفنزويلي، وأورينت من الإكوادور.

التخطيط: اتفاقية تعاون مع الأردن لبناء القدرات المؤسسية

□بغداد / المدى الاقتصادي

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي اتفاقية تعاون مع المملكة الأردنية في مجال بناء القدرات المؤسسية، فيما أكدت الأخيرة أهمية زيادة التعاون وتعزيز عمليات الربط بين البلدين في مجالات السكك الحديدية والطاقة وتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين الجانبين.

وقال وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي يوسف شكري في بيان، على هامش توقيع الاتفاقية مع وزير التخطيط الأردني جعفر عبد حسان عن الوزارة نقلته وكالة "السومرية نيوز انه: جرى توقيع اتفاقية تعاون مع المملكة الأردنية في مجال بناء القدرات المؤسسية"، مبينا أن "الاتفاقية تأتي في إطار الاستفادة من التجربة الأردنية في تحديد الأولويات التنموية وجذب وإدارة المساعدات الخارجية ووضع الخطط والبرامج التنموية وإدارة المشاريع ومتابعتها".

وأضاف شكري أنه "تم الاتفاق على تنفيذ برامج أكثر شمولية مستقبلا في مجالات التعاون الثنائي، وتشمل تقديم الاستشارات والدعم الفني وبناء القدرات المؤسسية وإعداد الهيكل التنظيمي ووضع الوصف الوظيفي للكوادر وتحليل وتقييم ومتابعة المشاريع والتعاون الدولي ومهارات الاتصال والتفاوض مع الهيئات الدولية والإدارة المالية للمنح والقروض وإعداد الخطط والبرامج التنموية ومجال الإحصاءات".

وتابع شكري أنه "في مجال بناء القدرات سيتم تنفيذ برنامج للتدريب أثناء العمل وضمن بنود مرجعية خاصة للموظفين في الوزارتين، على أن يتبع ذلك برنامجا تدريبيا في المجال ذاته ، كما سيجري تنظيم زيارات دراسية لموظفين من كلتا الوزارتين لمدة محددة لتبادل الخبرات، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى".

وأكد شكري أن "عام ٢٠١٢ سيكون عاما لبناء القدرات البشرية العراقية"، مبينا أن "البناء المادي قد يكتمل خلال عام أو عامين ولكن هذا البناء المادي يبقى ناقصا إذا لم يرافقه إعداد وبناء الكوادر البشرية لتكون قادرة على البناء على وفق أسس علمية رصينة".

من جانبه، أكد وزير التخطيط الأردني جعفر عبد حسان أن "وزارته ستدعم الجهود الخاصة بتحسين قدرة وزارة التخطيط العراقية على القيام بالمهام المناطة بها في مجال جذب المساعدات الخارجية"، مشددا على "أهمية زيادة التعاون وتعزيز عمليات ربط السكك الحديدية والطاقة بين البلدين إضافة إلى تعزيز عمليات التبادل التجاري والاقتصادي بين الجانبين".

وبين حسان أن "العراق يعد من أهم الدول العربية بالنسبة للصادرات الأردنية، وأن المجال مفتوح لتطوير تلك القطاعات"، مؤكدا "ضرورة زيادة فاعلية الخدمات في ميناء العقبة وخاصة في حال رغب الجانب العراقي في زيادة عمليات نقل البضائع.

وتعتبر العلاقات العراقية الأردنية قديمة وكانت أحد أهم الممرات لدخول البضائع والسلع الغذائية إبان الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام ١٩٩٠، وحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب المستشار التجاري العراقي في عمان، فإن حجم الصادرات الأردنية للعراق في عام ٢٠٠٨ بلغت مليار و ٦٠٠ مليون دولار.

ومن أهم السلع التي يستوردها الأردن من العراق تتمثل في سماد اليوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش.

أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتتمثل في مواد الحليب، والخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والاسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا.

العام الجديد لن يشهد تطوراً للقطاع الزراعي

□بغداد / المدى الاقتصادي

استبعد مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل بأن يشهد القطاع الزراعي تطوراً ونمواً خلال العام القادم، كون المستلزمات الزراعية المقدمة للمزارعين لم تكن بالمستوى المطلوب.

وقال خليل لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : لا توجد جدية فعلية في العمل نحو تطوير القطاعات الاقتصادية العراقية كالزراعية والصناعية والسياحية وغير ذلك، نتيجة انعدام الرؤى الاقتصادية وانشغال الدولة بأمور أخرى جعلتها لا تفكر جيداً بكيفية وضع الخطط الاقتصادية الإستراتيجية للبلد.

وتوقع خليل ألا يشهد العام القادم تطوراً او نمواً في المجال الزراعي كون المستلزمات الزراعية المقدمة للفلاح العراقي كالمخازن والبرادات والأسمدة والحبوب لم تكن بالمستوى المطلوب، إضافة الى زيادة أسعار الأسمدة الكيمياوية والمواد الطبية الخاصة للنباتات والحبوب وكافة المستلزمات التي يحتاج اليها المزارع العراقي في الأسواق المحلية.

وأشار الى أن الدول المجاورة للعراق تضغط على الحكومة الاتحادية في سبيل استيراد منتجاتها الزراعية وتزاحم الفلاح العراقي في موسم حصاده، مؤكداً: أن الخطوات الاقتصادية الموضوعة للنهوض بالقطاع الزراعي لم تكن بالمستوى المطلوب.

ودعا مقرر اللجنة الاقتصادية النيابية إلى ضرورة النهوض بالقطاع الزراعي كونه يعتبر القلب النابض للاقتصاد العراقي من خلال وضع الخطط الإستراتيجية الدقيقة للنهوض به.

وفي وقت سابق، بيّن عضو لجنة الزراعة والمياه والنائب عن التحالف الوطني هادي الياسري ابرز المعوقات التي يعانيها القطاع الزراعي العراقي، قلة الأسمدة الكيمياوية وعدم إطلاق الري بوقته المحدد للزراعة.

وقال الياسري في تصريح سابق(للوكالة الإخبارية للأنباء): إن أهم ما يعانيه القطاع الزراعي العراقي في الوقت الحالي هو قلة الأسمدة الكيمياوية المعطاة إلى الفلاح العراقي من قبل وزارة الزراعة بمبادرتها الزراعية التي لا تفيد الغرض، حيث تعطى بنسبة (١٠ في ١٨) والمفترض أن تعطى بنسبة (٤٨ في ٤٨).

وأضاف: أن الكثير من المزارعين يلجأون إلى السوق المحلي لشراء الأسمدة المركبة التي تسمى "الدار" نتيجة الكمية المعطاة لهم من قبل وزارة الزراعة قليلة، داعياً إلى زيادة كمية الأسمدة المعطاة إلى الفلاحين العراقيين من اجل النهوض بالقطاع الزراعي .